

او اعارة او وصية بقذواي تشتم وبابه ضرب  
 وقوله على اهل زوجها تسريدا وعدة شبهة  
 هذا زيد على ما نحن فيه لان الكلام في المفارقة الا  
 ان بصور بما اذا وطيت بشبهة في العدة وحملت من  
 وطى الشبهة فانه ينقطع عدة النكاح وتشترع في  
 عدة الشبهة في يجوز لها الخروج ونكاح فاسد  
 ولو حاملا اي اذا وطيتها وفرقت بينهما فعليها العدة  
 ولها الخروج وكذا بين اي حائل ومضوح  
 نكاحها ولو حاملا ويستبرأ المذكرة استكرهه  
 لان الكلام في الاحرار لا في الاما الا ان يصور بما ياتي  
 في الاستبراء اذا كان لزوجته ولد من غيره ومات  
 فانه يستبرأ لزوجته بحبضة لعلها تكون حاملا لولد  
 فتكون احتملت فيرت منه السدس وفي المصور  
 نظر لانها ليست مفارقة وبعض صورها بما اذا  
 وطى امة غيره يظن انها امته فانه يجب عليها الاستبراء  
 بحبضة اي يجب على سيدها لكن فيه نظر ايضا لان  
 الكلام في الحرائر المفارقات وهذه ليست كذلك  
 الا باذن الوالد هذا محل المخالفة بين من يجب لها  
 النفقة ومن لا يجب فالاولى لا يخرج الا باذن والثانية  
 لها الخروج لحاجة ولو بلا اذن اما حالة الضرورة  
 فيها سواء في حوائج الخروج والمراد الخروج مع العود  
 اما الخروج لمسكن اخر فلا يجوز ولو برضى الزوج  
 ونحو ذلك اي خروجها لحاجة زوجها والى  
 مثلا فلا يجوز حاذي بل وجب لان ما حاز بعد  
 الامتناع يصدق بالتجوز وهذا اذا ضاق الوقت  
 فان

فان اتع فلا يجب الخروج وكبرى احكامه اي  
 اذا غاب المطلق او امتنع مستكنا مفعول لكبرى  
 وان اشهدت رجعت وفي بعض النسخ وان  
 قدرت واشهدت رجعت وذلك غير صحيح لانها  
 اذا قدرت على استئذان احكامه لا يتبعي تركه ولا تشره  
 بدله فلذلك ضرب بعضهم على قوله قدرت  
 في الاستبراء ذكره بعد ما يتعلق بالحرار لان ما يتعلق  
 بهن اشرف مما يتعلق بالامام وفي بعض النسخ ذكره بعد  
 العدد لان كلامهما يدل على براءة الرحم لكن يكون  
 فاصلا بين العدد والاحكام المتعلقة بها في الفصل  
 بعد ذلك طلب البراءة اي انتظارها وخرقتها  
 من الامة او السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى  
 تخصيصها والاتصاف بها كما في قوله صلى الله عليه  
 وسلم من اتى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه  
 اي حصل برائتها واتصاف بها او للتعبد ولا يكون  
 للتمتع لان التمتع انما يكون في عدة النكاح عن الوفاة  
 وموضعه اي وضعه الوالد وتخص هذا اي  
 التبرص بالاية وقوله بهذا الاسماء الاستبراء  
 لانه قدر باقل الواضع ان يقول لانه قدر  
 بما يدل على البراءة من غير تكرار فيكون فيه مناسبة  
 بين الاسم والمسمى باسم العدة الاضافية بيانته  
 ولو لمال يمكن ان تقسم في المنقول منه ولو  
 مستبرأة تقسم في الامة بشرط امتناعها بحديث  
 حرم عليه الا كان الاولى وجب استبرأها وخبر الوالد  
 الا ان يقال يلزم من حرمة الاستمتاع قبل الاستبراء